

دور المؤسسات الناشئة في دعم التنمية المحلية بدولة الجزائر – المؤسسة الناشئة "تقاليدي" كنموذج واعد في ولاية تيميمون –

The role of emerging institutions in supporting local development within the state of Algeria - The startup "Takalidi" as a promising model in the state of Timimoun -

محمد زكي الماحي^{1*}، نجية مقدم²، نورهان شويب³

¹ جامعة إبراهيم سلطان شيبوط الجزائر 3 (الجزائر)، mzakimed22@gmail.com، مخبر بحث تحليل السياسات العامة في الجزائر

² جامعة إبراهيم سلطان شيبوط الجزائر 3 (الجزائر)، mokadem.nadjia@gmail.com، مخبر بحث تحليل السياسات العامة في الجزائر

³ جامعة عبد الحفيظ بوالصوف ميلة (الجزائر)، n.chouieb@centre-univ-mila.dz، مخبر دراسات استراتيجيات التنويع الاقتصادي لتحقيق التنمية المستدامة

تاريخ النشر: 2026/06/30

تاريخ المراجعة: 2026/06/29

تاريخ الاستلام: 2026/04/07

ملخص:

تستعرض هذه الورقة البحثية الدور الكبير الذي تلعبه المؤسسات الناشئة في المساهمة الفعالة لدعم الأبعاد الرئيسية للتنمية المحلية، حيث تهدف إلى إبراز واقع ومجهودات ترقية هذه الأخيرة داخل دولة الجزائر باعتبارها من المحاور القاعدية المحركة للاقتصاد المحلي. من خلال تسليط الضوء على البرامج والمخططات المحلية الداعمة للنماذج المؤسساتية الناشئة والواعدة التنموية، حيث تم استعمال المنهج الوصفي التحليلي بغية ضبط طبيعة العلاقة القائمة بين المتغيرات المحورية للدراسة من جهة. وكذا محاولة عرض وتقييم تجربة المؤسسة الناشئة "تقاليدي" كنموذج واعد لدعم التنمية المحلية في ولاية تيميمون، وقد توصلت هذه الدراسة إلى إثبات الأهمية النسبية لهذا النوع من المؤسسات في تحقيق أبعاد التنمية المحلية في الجزائر نظرا للنتائج الإيجابية التي قدمتها المؤسسة الناشئة محل الدراسة، هذا تماشيا مع الجهود الجبارة المبذولة من قبل الحكومة الجزائرية في الدفع بعجلة التنمية المحلية على كل الأصعدة والقطاعات الوطنية. مما أوجب توصية الهيئات المسؤولة بضرورة تحيئة الظروف المناسبة لتسهيل عمل هذه المؤسسات بإيجاد الحلول الملائمة لطبيعتها من جهة، وكذا تقليص العوائق التي تواجهها بأقل قدر ممكن على كامل النواحي من الجهة المقابلة.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الناشئة؛ التنمية المحلية؛ المؤسسة الناشئة تقاليدي؛ البرامج التنموية.

تصنيف JEL: M130؛ O180؛ N010

Abstract:

This research paper reviews the major role played by startups in effectively contributing to supporting the main dimensions of local development, as it aims to highlight the reality and efforts to promote the latter within the state of Algeria, as it is one of the basic driving axes of the local economy. By highlighting local programs and plans that support emerging and promising development institutional models, the descriptive analytical approach was used in order to control the nature of the pivotal variables of the study on the one hand. As well as an attempt to present and evaluate the experience of the emerging institution "Traditional" as a promising model for supporting local development in the state of Timimoun. This study has demonstrated the relative importance of this type of institution in achieving the dimensions of local development in Algeria due to the positive results provided by the startup under study. This is in line with the tremendous efforts made by the Algerian government in advancing local development at all levels and national sectors. Which necessitated the recommendation of the responsible bodies on the necessity of creating appropriate conditions to facilitate the work of these institutions by finding solutions appropriate to their nature on the one hand, as well as reducing the obstacles they face as little as possible in all aspects on the other hand.

Keywords: startup; local development; the startup Takalidi; Development programs.

Jel Classification Codes : O180 ; M130 ; N010

I- تمهيد:

تعرف بيئة الأعمال المعاصرة تطورات كبيرة مست جميع الجوانب منها الاقتصادية، الاجتماعية، والبيئية التي سهلت بدورها في بروز توجهات اقتصادية غير مسبقة تحت مسمى "المؤسسات الناشئة" باعتبارها من أنجح النماذج المستحدثة في تحقيق ميزة التوافق والانسجام السريع مع التغيرات التكنولوجية والرقمية الحاصلة في المجتمع. كما أنها تساهم بشكل فعال في الدفع بعجلة التنمية المحلية وتحسين المستوى المعيشي للمجتمع المحلي نتيجة تدني تكاليف إنشائها من زاوية أولى وتوفير مناصب شغل من خلال فتح أسواق متنوعة المجالات، وكذا قدرتها الكبيرة على التكيف مع الواقع الذي تنشط فيه وتوسعها وفقا لذلك من زاوية المقابلة.

وبطبيعة الحال توجهت الجزائر كغيرها من الدول التي تسهر على توفير كل المتطلبات اللازمة لتحقيق أبعاد التنمية المحلية من خلال تسخير القدرات والامكانيات المحلية المتاحة بما يسمح بتعزيز المشاركة في صنع القرار المحلي، وكذا الرفع من معدلات النمو الاقتصادي عبر تقوية دور المؤسسات الناشئة كركيزة رئيسية لبناء نموذج تنموي شامل يهدف لتحويل الموارد الأولية إلى عناصر انتاج ذات قيمة بطريقة إبداعية مبتكرة.

I.1- إشكالية الدراسة: بناء على ما تم طرحه يمكن بلورة إشكالية هذه الورقة البحثية في التساؤل المحوري الآتي:

كيف يمكن للمؤسسات الناشئة أن تساهم في دعم التنمية المحلية في الجزائر على ضوء تجربة المؤسسة الناشئة "تقاليدي"؟

I.2- التساؤلات الفرعية: بغية الإجابة على التساؤل الرئيسي لابد من تبسيطه إلى جملة من الأسئلة الفرعية المتكاملة كالآتي:

- فيما تمثل المعوقات والعراقيل التي تقف في وجه تحقيق أبعاد التنمية المحلية في الجزائر؟
- كيف تدعم البرامج التنموية التي وضعتها الحكومة الجزائرية مخططات تطبيق التنمية المحلية؟
- هل واقع مجهودات دعم التنمية المحلية في ولاية تيميمون يتماشى مع طبيعة المؤسسات الناشئة العاملة فيها؟
- هل يمكن اعتبار المؤسسة الناشئة "تقاليدي" - Takalidi كنموذج واعد يدعم التنمية المحلية لولاية تيميمون الجزائرية؟

I.3- فرضيات الدراسة: للإجابة على الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية المشتقة منها يمكن طرح الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية: تساهم المؤسسات الناشئة في دعم عجلة التنمية المحلية في الجزائر من خلال طبيعتها المستحدثة القائمة على تقديم حلول إبداعية وابتكارية للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية الحالية.

I.4- الفرضيات الفرعية:

- يواجه تحقيق أبعاد التنمية المحلية في الجزائر جملة من العراقيل المرتبطة بالبيئة الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، وحتى البيئية؛
- وضعت الدولة الجزائرية استراتيجية متكاملة تتماشى مع متطلبات التنمية المحلية من خلال برامج ومخططات تنموية وطنية؛
- تعمل السلطات المحلية على مستوى ولاية تيميمون على تحفيز المؤسسات الناشئة عن طريق توزيع الاستثمارات وبرامج التنمية الاقتصادية مع مراعاة مبدأ الأولوية ودعم المشاريع الابتكارية والتكنولوجية؛
- يمكن اعتبار المؤسسة الناشئة "تقاليدي" - Takalidi كنموذج واعد يدعم التنمية المحلية لولاية تيميمون الجزائرية نظرا للنتائج والاحصائيات الإيجابية التي حققتها، وكذا تبنيتها من قبل الوكالة الوطنية لتطوير الحظائر التكنولوجية وترقيتها ANPT.

I.5- أهمية الدراسة: تستمد الدراسة أهميتها من المكانة الكبيرة التي أخصت بها الدولة الجزائرية مقومات ومتطلبات تحقيق التنمية المحلية، سواء من حيث الجانب الاقتصادي أو الاجتماعي بالاعتماد على آليات واستراتيجيات تتماشى مع الظروف المستحدثة التي تفرضها بيئة الأعمال الحالية. وهذا ما يعزز فكرة الاعتماد على نماذج المؤسسات الناشئة التي تتمتع بخصائص ديناميكية تقوم على الابداع والابتكار، بما يساهم في إيجاد حلول جديدة للعراقيل والصعوبات التي تقف حاجزا أمام تجسيد البرامج والمخططات التنموية الوطنية.

I.6- أهداف الدراسة: تهدف هذه الورقة البحثية للوصول إلى عدة أهداف، لعل أبرزها:

- تحليل مدى استجابة طبيعة المؤسسات الناشئة لمتطلبات وشروط التعامل مع البرامج التنموية في ظل بيئة الأعمال المعاصرة؛
- تسليط الضوء على واقع المجهودات التي تبذلها الدولة الجزائرية في تحقيق التنمية المحلية؛
- استعراض الآليات والخدمات المقدمة من قبل المؤسسة الناشئة "تقاليدي" - Takalidi والداعمة لأبعاد التنمية المحلية.

7.I- منهج الدراسة: انطلاقاً من طبيعة موضوع الدراسة الذي يهتم بإثبات دور المؤسسات الناشئة في الدفع بعجلة التنمية المحلية، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في التعريف بكل متغير من متغيرات الدراسة والمتمثلة في المفاهيم العامة لكل من التنمية المحلية في الجزائر والمؤسسات الناشئة. وكذا بغية تحديد العلاقة القائمة بينهما بما يدعم فرضية حقيقة مساهمة هذا النوع من المؤسسات في الدفع بعجلة التنمية المحلية الجزائرية من ناحية، ومن الناحية الثانية يهدف استعراض تجربة المؤسسة الناشئة "تقاليدي - Takalidi" محل الدراسة العاملة في ولاية تيميمون كنموذج تنموي محلي واعد يخدم أهداف التنمية المحلية المسطرة من قبل الدولة الجزائرية.

8.I- الدراسات السابقة: تنوعت الدراسات التي تناولت موضوع الورقة البحثية من عدة جوانب، حيث نذكر منها ما يخدم الدراسة:

- دراسة (بومنجل وقطيب، 2024) بعنوان: "دور المؤسسات الناشئة في دعم التنمية المحلية" التي هدفت إلى التأكيد على القدرة النسبية للمؤسسات الناشئة في الدفع بعجلة التنمية المحلية في ظل توفر المناخ الداعم للتطور والنمو، حيث اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي لشرح دور هذه المؤسسات في خلق الثروة ومحاربة البطالة. كما توصلت هذه الدراسة إلى ضرورة توجه الدولة إلى تقديم الدعم المادي والمعنوي للمؤسسات الناشئة بغية الوصول إلى تنمية محلية فعليه.
- دراسة (علاّب، لواج، وباعوز، 2022): تحت عنوان: "المؤسسات الناشئة: توجه جديد للنهوض بالتنمية المحلية" حيث هدفت هذه الدراسة إلى تبيان المسار الجديد، التي تهدف دولة الجزائر إلى اتباعه عن طريق الاعتماد على المؤسسات الناشئة كآلية مستحدثة بديلة لمخرجات المحروقات بغية الدفع بعجلة التنمية المحلية. كما تم استعمال المنهج الوصفي لتحديد مفاهيم الدراسة وضبط العلاقة بينهم، وتوصلت الدراسة إلى إثبات المكانة المهمة للمؤسسات الناشئة داخل الاقتصاد الجزائري نتيجة الدور التنموي الفعال الذي تلعبه.
- دراسة (زباني وهوار، 2022): "بعنوان مساهمة المؤسسات الناشئة في دعم مساعي التنمية - دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الناشئة الجزائرية-" التي اهتم الباحثان فيها بتحديد مدى إمكانية مساهمة المؤسسات الناشئة في دعم التنمية داخل الجزائر، من خلال الاعتماد على استبانة تم توزيعها على 35 مديراً من مدراء المؤسسات الناشئة الوطنية وتحليلها بواسطة الاختبارات الإحصائية الملائمة. وقد توصلت الدراسة إلى حقيقة الأهمية الاجتماعية والاقتصادية التي تتمتع بها المؤسسات الناشئة بالرغم من وجود جملة من التحديات التي تفرضها البيئة المحلية الجزائرية.

II - مقومات التنمية المحلية في الجزائر

تسعى الدولة الجزائرية كغيرها من الدول إلى توفير الشروط والمتطلبات اللازمة لبناء بنية متكاملة اجتماعية، اقتصادية، والسياسية التي تتماشى مع أبعاد التنمية المحلية من جهة، وتسمح بتحسين مستوى المعيشي للمواطنين وتلبية احتياجاتهم ورغباتهم المتعددة والمتزايدة من جهة أخرى. لذا لا بد من تحديد مكانة التنمية المحلية وأهميتها في الاقتصاد الجزائري من خلال تحليل طبيعة الصعوبات والمعوقات التي تواجه تحقيقها، وكذا لقاء الضوء على البرامج والمخططات التي وضعتها الحكومة الجزائرية لدعمها وإنجاحها.

1.II- مفاهيم عامة حول التنمية المحلية في الجزائر:

تعتبر عملية التنمية المحلية في الوقت الراهن من بين المواضيع الأساسية التي تحظى بمكانة جوهرية لدى الباحثين في اقتصاديات الدول النامية بشكل عام، والمسيرين للشأن الوطني والمحلي بشكل خاص. لما أضحت تقدمه من بدائل فعالة لمعالجة الاختلالات التنموية على المستوى المحلي، وهو ما يقتضي الإلمام بجميع الجوانب المحيطة بهذا الموضوع ذو الطبيعة الهامة والاستراتيجية.

1.1.1. ماهية التنمية المحلية: نظراً للأهمية النسبية التي تتمتع بها التنمية المحلية داخل اقتصاد أي دولة في العالم، لذا اهتم الاقتصاديون بتحديد مفهومها كمصطلح اقتصادي. وكذا البحث في مدى أهمية أبعاد التنمية داخل الاقتصاد المحلي، وقبل الخوض في أهمية التنمية المحلية ومعوقاتها تجدر الإشارة إلى جملة من التعاريف التي تعبر عن مفهومها العام من الناحية النظرية والعملية.

يعرفها ديفيد بوبينو D. Popenoe بأنها: "عملية الاستثمار في المشاريع التي تهدف لتنشيط مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية داخل إقليم معين". (بن عبد المطلب، 2001، صفحة 13) وما يستدل عليه من خلال هذا التعريف هو أن إستراتيجية التنمية المحلية تطبق وفق حدود إقليمية محددة المعالم (ولاية، محافظة، مقاطعة إدارية، بلدية...)، باستغلال الموارد المحلية المتاحة وفق تسيير إداري لامركزي بصلاحيات أوسع تسمح بتفعيل هذه البرامج التنموية ومخططات التهيئة المحلية على مستوى هذا الإقليم.

كما تعرف التنمية المحلية على أنها: "الأداة التي تسمح بالاستثمار في القدرات المحلية على جميع الأصعدة: بشرية، اقتصادية، اجتماعية، ثقافية وبيئية بهدف تلبية حاجيات ومتطلبات المجتمع المحلي وتحسين إطاره المعيشي". (محري، 2018، صفحة 06) بالنظر لهذا التعريف فهو يعبر عن تعبئة جميع الجهود البشرية، الاقتصادية، الاجتماعية وحتى الحضارية منها بهدف إشباع حاجيات السكان المحليين والنهوض بمستواهم المعيشي.

كما عرفتها الأمم المتحدة من خلال ربط مفهومها بالاستراتيجية العالمية للتنمية المستدامة بأنها: "عبارة عن عملية تشاركية لكل فئات المجتمع دون إقصاء أي طرف في صنع القرار بما يضمن تحقيق الرفاهية والازدهار على مستوى الإقليم المحلي". (الخفري، 2011، صفحة 18) لذا من خلال التركيز في هذا التعريف يتبين أن التنمية المحلية عملية متشعبة الأبعاد تركز على مشاركة جميع أطراف المجتمع بدون استثناء في تسيير شأهم المحلي.

2.1.1. أهمية التنمية المحلية: تبرز أهمية التنمية المحلية من خلال الاستثمار في العنصر البشري بشكل أساسي باعتبار أن هذه العملية تبدأ منه وتنتهي إليه، وبالتالي جعله قادرا على المبادرة وتعزيز الديمقراطية التشاركية بمختلف أبعادها في المجالات التنموية (الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، الثقافية والبيئية...) من خلال الاستغلال الرشيد والأمثل للإمكانيات والطاقات المحلية المتاحة وتسخيرها لتلبية حاجيات المجتمع المحلي. (بازيدي و سليمان، 2015، صفحة 180) كما تساهم التنمية المحلية كذلك في صنع اقتصاد محلي قاعدي مستقل بذاته لا يعتمد على الدعم والإعانات المركزية، بل يستمد موارده من الخصائص المحلية التي تميزه في مختلف مجالات التنمية سواء كانت سياسية، اقتصادية، اجتماعية، ثقافية، أو بيئية. والتي تمكنه من النهوض بالمشاريع التنموية المحلية، وإعطاء الاقتصاد الوطني دفعة قوية من خلال الرفع من معدلات الإنتاجية وتحقيق متطلبات التنمية الوطنية. (زيدان، 2014، صفحة 27) وبناء على هذا الأساس تتمتع التنمية المحلية بمجموعة متنوعة من الخصائص التي تميزها وتسمح بفهم كيفية الوصول إليها وتحقيق أبعادها بأفضل كفاءة ممكنة، لذا يمكن اختصار هذه الخصائص الرئيسية في العناصر الآتية:

- **الشمولية والتكامل:** وهو ما يعبر عن اهتمام التنمية المحلية بجميع الجوانب المحيطة بالقضايا المحلية (السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية، الثقافية والحضارية...) دون استثناء أي عامل من عوامل التنمية مع مراعاة مبدأ الأولوية في ترتيب هذه الاحتياجات وإشباع رغبات المجتمع المحلي، فلا يمكن مثلا: تصور أن تحول اعتمادات مالية خاصة بإنجاز عيادة استشفائية في إقليم معين إلى اعتمادات خاصة بإقامة مهرجانات وعروض فنية ونفس الشيء بالنسبة لقطاع التربية والتعليم؛

- **القواعد العلمية:** بمعنى أنها لا تنظم في إطار عشوائي، بل وفق أسس ومناهج علمية منظمة ومدروسة بدقة مما يجعلها قابلة للاختبار والتكرار، عكس التخمينات العشوائية التي لا تقوم على الأدلة، الملاحظات وتحديد المشكل وكذا جمع الفرضيات، حيث هذا ما يجعل المسيرين والخبراء دائمي الاعتماد على المناهج العلمية البحثية في إعداد برامج التنمية المحلية للوصول إلى نتائج دقيقة وموثوقة؛

- **الثبات والديمومة:** أي أنها تستند على برامج تنموية دائمة ومستمرة تلمس مطالب الأجيال الحالية والمستقبلية معا، كما تمتاز بمنحى تصاعدي يرتفع بارتفاع الطلب وتزايد الاحتياجات مع مراعاة الحفاظ على الجوانب البيئية من جهة، وعقلنة الاستهلاك للموارد الطبيعية بما يضمن تلبية حاجيات الأجيال المستقبلية من الجهة المقابلة؛

- **مبادئ المواثيق الدولية والوطنية للتنمية المستدامة:** ويقصد بها أن التنمية المحلية تعتمد في مرجعيتها على مجموع البرامج التنموية، التي اعتمدها المواثيق العالمية للأمم المتحدة وجدول الأعمال المنبثقة عن المؤتمرات الدولية والوطنية للتنمية المستدامة. حيث من أبرزها مؤتمر "ستوكهولم" عام 1972، ومؤتمر "ريو ديجانيرو" عام 1992 الذي أطلق عليه اسم (قمة الأرض)؛ (المؤتمر العالمي الأول المعني بالبيئة ستوكهولم المؤرخ في 5-6 جوان 1972، 2013)

- **التأطير القانوني والرسمي:** باعتبارها تستند على قوانين وتنظيمات تنظمها وتحدد الإجراءات الواجب إتباعها في تطبيق برامجها دون الحياد عنها أو مخالفتها، الذي يأتي الدستور الجزائري في أعلى الهرم لتليه بعدها القوانين والتنظيمات المعمول بها في هذا الشأن كقانون الولاية رقم 07/12، قانون البلدية 10/11، والقانون المتعلق بالصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام رقم 12-23؛ (القانون رقم 07-12، 2012) (القانون رقم 10-11، 2011) (القانون رقم 12-23، 2023)

- **المشاركة الشعبية في صنع القرار المحلي:** بتفعيل الديمقراطية التشاركية وإتاحة الفرصة لجميع المواطنين في صنع السياسة المحلية والمساهمة في تنفيذ البرامج التنموية؛

- **ترابط الأبعاد:** عن طريق إدماج جميع القطاعات في تحقيق أهداف مشتركة كالدماج بين المشاريع الاقتصادية، البيئية والاجتماعية لتحقيق تنمية محلية متوازنة؛

- **تحقيق العدالة:** بمعنى تحقيق العدالة الاجتماعية وخلق فرص متساوية لجميع أطراف المجتمع المحلي، وكذا تقليص الفجوات الموجودة بينهم. (بوسوسوب، 2023، صفحة 79)

3.1.1.1. معوقات التنمية المحلية: تتمثل ظاهرة تفشي الفساد الإداري داخل الإدارة المحلية من أبرز الظواهر التي تشكل عائقا كبيرا في عملية التنمية المحلية، وكذا تفشي ظاهرة نهب وإهدار المال العام في مشاريع تنموية فاشلة غير مجدية، وهذا ما يسجل في غالب الأحيان مشاريع مكلفة تتجاوز المعايير المالية والتقنية المعقولة والمعمول بها في دفاتر الشروط المعتادة. أو مشاريع ذات طبيعة تنموية متوقفة وغير مكتملة، لذا تتنوع وفقا لهذا الأساس مجموعة من العراقيل والمعوقات تقف حاجز أمام بناء وتحقيق أبعاد التنمية المحلية.

1.3.1.1.1. المعوقات الإدارية: تحصل المعوقات الإدارية على حصة كبيرة في التأثير بشكل سلبي على تلك الأبعاد والتي يمكن حصرها في:

- انتشار ظاهرة البيروقراطية السلبية: وما ينجم عنها من تراجع كبير في أداء الجهاز الإداري وغياب المساءلة وبالتالي فقدان ثقة المواطنين بالإدارة في ظل عدم الاستجابة السريعة لانشغالهم ومتطلباتهم، بسبب تعقد الإجراءات، تماطل في اتخاذ القرارات، المبالغة في رفع النفقات الإدارية، ومختلف الأمراض التي قد تصيب جهاز الخدمة العمومية. (أوبعش، 2019، صفحة 41)

2.3.1.1.2. المعوقات السياسية: فتؤثر على النقاط الموالية: (بوعيسي، 2014، صفحة 37)

- **مركزية القرار السياسي والإداري:** يعني حصر سلطة القرار التنموي بيد الهيئات العليا على المستوى المركزي بسبب عدم تعزيز الجماعات المحلية لاستقلالها الإداري والمالي، وهذا ما يجعل منها في غالب الأحيان ضحية لتبعية مركزية مطلقة في ظل فرض رقابة إدارية ومالية صارمة من طرف السلطات المركزية. هذا الصراع الذي تتجاذبه رغبة السلطة الهرمية في الانفراد بسلطة القرار وجعل الطرف المحلي مجرد منفذ للمشاريع التنموية، على النقيض من ذلك تنشأ رغبة السلطات المحلية بتنفيذ مبدأ اللامركزية والانتقال من مرحلة التفويض إلى مرحلة المبادرة بصنع القرار والاستقلالية في اتخاذه، مما يسمح بإمكانية حل مشاكلهم وتلبية متطلباتهم على المستوى المحلي تحت مبدأ أهل مكة أدري بشعابها.

- **انسداده المجالس المحلية:** لما لهذه المجالس من الأهمية بمكان باعتبارها تشكل صورة من صور الديمقراطية التشاركية في صنع القرار التنموي لتسيير الشأن المحلي، لذا فإن عملية الانسداد التي قد تكون وليدة لصراعات سياسية دفينية داخل هذه المجالس سواء من خلال تحالفات حزبية على حساب مصلحة المواطن أو ما يسمى بالجهوية ونظام العروشية في المجتمعات التقليدية، كلها عوامل بإمكانها أن تخلق توترا حادا بين أعضاء هذه المجالس سواء بالامتناع عن التصويت على مشاريع ذات طبيعة تنموية هامة أو بتجميد عمل هذه المجالس جزئيا أو كليا بسبب ضحالة التجربة الديمقراطية ونقص الوعي السياسي الذي ينجر عنه أثر سلبي مباشر في عرقلة التنمية المحلية.

3.3.1.1.3. المعوقات الاقتصادية: بطبيعة الحال لا بد من وجود جملة من المعوقات الاقتصادية التي تمس جميع أبعاد التنمية المحلية، والتي من أهمها: (غضبان، 2001، صفحة 99)

- **قلة و محدودية الموارد المالية:** ينتج عنه نشاط اقتصادي ضعيف نسبيا لا يتسم بالمرونة والاستدامة يضم استنزاف كبير للميزانية المحلية، وبالتالي حدوث اختلال في التوازن بين الاستغلال الرشيد للموارد المتاحة وصرف نفقات التسيير التي تشمل الارتفاع المتزايد في أجور الموظفين، الديون المرتبطة بتكاليف الكهرباء والغاز والماء، وكافة الأعباء التي تصرف على التسيير العام من أملاك منقولة عقارية من جهة، النفقات الخاصة بالتجهيز والاستثمار التي تشمل مختلف المشاريع التنموية المنجزة أو المبرمج إنجازها على مستوى الإقليم المحلي.

- **التبعية للسلطة المركزية في اتخاذ القرار الاقتصادي:** هذا العنصر هو عبارة عن تحصيل حاصل للعوامل التي تطرقنا إليها في العنصر السابق لما لها من ارتباط وثيق ببعضها البعض، فقلة الموارد المالية وعدم قدرة الجماعات المحلية على تجاوز العجز المسجل في نفقاتها والاستجابة لمتطلبات التنمية الاقتصادية سيجعل منها رهينة الإعانات المالية المرتبطة بالتحويلات المركزية، هذا ما يفقدها حرية المبادرة في صنع القرار الاقتصادي ويحد من استقلاليتها في تمويل مشاريعها التنموية. وكذا بسبب سوء التسيير وانعدام التخطيط في إدارة الموارد المحلية المتاحة ضف إلى ذلك نقص الكفاءة والتداخل بين السلطات (السياسي والإداري)، بالإضافة للصراعات السياسية التي تشهدها المجالس المحلية المنتخبة التي غالبا ما تنتج لنا انسدادا في هذه المجالس وحالة شلل جزئي أو كلي في تقدم عجلة التنمية المحلية.

4.3.1.1.4. المعوقات الاجتماعية: أما بخصوص المعوقات الاجتماعية فهي تتمثل في: (البياتي، 2011، صفحة 132)

- **الانفجار الديمغرافي:** وهو ما يعبر عنه بالنمو السكاني السريع غير المتحكم فيه بالأطر الصحيحة على المستوى الإقليمي المحلي مما يخلق مع مرور الزمن في حالة عدم إدارته بالمستوى المطلوب أزمة خانقة وطلبات هائلة على مختلف الموارد والخدمات، كالطلب المتزايد على الخدمات الخاصة بالسكن، الصحة، التعليم، انتشار ظاهرة الفقر، البطالة، وكذا زيادة تكاليف المعيشة وغلاء الأسعار، ناهيك عن تدهور البنية التحتية والضغط عليها مما ينتج عنه من اهتراء للمرافق العمومية والطرق وارتفاع الطلب على الخدمات الضرورية؛

- **عدم تكافؤ الفرص وغياب العدالة الاجتماعية:** تعتبر من المعوقات الأساسية للتنمية المحلية وما يخلفه من إقصاء لبعض الطبقات على مستوى المجتمع المحلي من خلال عدم التوزيع العادل للموارد المتاحة وضمان توفير الخدمات الأساسية من: الربط بمختلف الشبكات الحيوية، التأمين الصحي

والاجتماعي، توفير التعليم وفرص العمل، وأيضا تحسين الظروف المعيشية لسكان الإقليم المحلي بشكل عام دون تهميش أي شريحة من شرائح المجتمع المحلي ومحاربة التمييز من خلال إشراك مختلف منظمات المجتمع المدني.

1.3.1.1. المعوقات البيئية: كما أن للمعوقات البيئية دور واضح وملحوس في عرقلة تحقيق وتطوير متطلبات التنمية المحلية من خلال:

- استنزاف الموارد الطبيعية: يشكل أثر سلبي على التنمية المحلية في ظل غياب استراتيجيات التخطيط والحكامة في دراسة التغير المناخي، والاستغلال العقلاني للموارد الطبيعية كالمحافظة على الثروة المائية والحيوانية والتنوع البيولوجي، ضف إلى ذلك انتشار ظاهرة البناء في الأراضي الفلاحية وما تخلفه من تهديد للأمن الغذائي، نقص المساحات الخضراء، تدهور هذه الأقاليم وتصحرها، على خلاف ما تنص عليه المؤتمرات والمواثيق الدولية بهذا الشأن على رأسها مؤتمر "جوهنبورغ" الذي سمي بقمة الأرض سنة 2022 ومؤتمر "وريو ديجانيرو" 1992 للتنمية المستدامة، التي تعد منصة لصياغة سياسة وطنية ومحلية تهدف لضمان حق المجتمع المحلي في العيش في بيئة نظيفة، سليمة، واستغلال مواردها بما يلي احتياجات الأجيال الحاضرة والمستقبلية؛ (المؤتمر العالمي الأول المعني بالبيئة ستوكهولم المؤرخ في 5-6 جوان 1972، 2013)

- التسيير غير المنظم لقطاع النفايات: بسبب غياب التخطيط الشامل لثمنين مخلفات هذه النفايات الذي ينتج عنه عدم كفاية المعدات الممتثلة في آليات الجمع، والفرز دون الاستعانة باستراتيجية التدوير والرسكلة. (تومي، 2002، صفحة 110)

II.2-برامج ومخططات التنمية المحلية في الجزائر:

عملت الدولة الجزائرية على وضع هيكلية عامة بتسخير كافة الجهود الممكنة لخدمة وتطوير التنمية المحلية عبر كامل التراب الوطني، وذلك بداية بالاعتماد على تنفيذ جملة من البرامج والمخططات التنموية، التي تتماشى مع متطلبات التنمية المحلية كالتالي:

1.2.2. المخططات البلدية للتنمية PCD: تم استحداث هذا المخطط بموجب المرسوم رقم 73-136 المؤرخ في 09 أوت 1973، المتعلق بشروط تسيير وتنفيذ المخططات البلدية للتنمية، الذي أرسى قواعد التخطيط التنموي على المستوى المحلي (البلدي)، وقد عرفه ذات المرسوم على أنه: مجموعة الوسائل القانونية والمالية التي تسمح للجماعات المحلية بتقرير وتحسين سياستها التنموية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية. كما تعتبر المخططات البلدية للتنمية في الجزائر آلية فعالة لتجسيد وتمويل مختلف مشاريع التنمية المحلية التي تمس قطاعات حيوية كالتهيئة والتحسين الحضري، تطوير البنية التحتية، ومختلف المشاريع المتصلة بالتجهيز والاستثمار، تبعا لدخول أحكام القانون العضوي رقم 18-15 المؤرخ في 02 سبتمبر 2018، المعدل و المتمم حيز التنفيذ سنة 2023، و طبقا للهيكلية الجديدة حسب البرامج، تم إنشاء برنامج فرعي يتضمن أنشطة غير متركزة على مستوى الولايات (58 نشاط غير متركز) لدعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية للجماعات المحلية ADSEC . (المرسوم رقم 73-136، 1973)

2.2.2. المخططات القطاعية للتنمية PSD: يطلق عليها حاليا برامج الاستثمار العمومي التي تعتبر أداة تخطيط وبرمجة على المستوى المحلي مكمل لبرنامج دعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية للجماعات المحلية ADSEC، يتم عبرها تخصيص اعتمادات مالية ضخمة ضمن ميزانية الدولة بإدارتها لا مركزيا (ولائي) بهدف الدفع بعجلة التنمية على المستوى المحلي والجهوي وإعطاء نفس جديد للمشاريع ذات الطابع الحيوي والاستراتيجي على مستوى مختلف القطاعات التنموية (التعليم، الصحة، الأشغال العمومية، النقل،...)، و تتضمن هذه المخططات بدورها مخططين:

- المخططات القطاعية الممركزة PSC: وهي البرامج التي تكون تابعة مباشرة في تسييرها وإدارتها للجهات الوصية (الإدارة المركزية) عبر مختلف القطاعات، حيث تتولى الإدارة المركزية ضمن برنامج عمل هذه المخططات مهمة التمويل، الدراسة، المتابعة والإنجاز لهذه المشاريع حسب ما نصت عليه المادة 4 من المرسوم التنفيذي رقم 98-227 المتعلق بنفقات الدولة للتجهيز؛

- المخططات القطاعية غير الممركزة PSDC: على النقيض من المخططات القطاعية الممركزة PSC، فإن المخططات القطاعية غير الممركزة تعد، تناقش وتنفذ على المستوى الولائي (الإدارة اللامركزية)، وقد نصت المادة 16 من المرسوم التنفيذي رقم 98-277، على أن البرامج القطاعية غير الممركزة هي برامج تجهيز مسجلة باسم الوالي والذي يسهر على تنفيذها بواسطة اعتمادات دفع مخصصة من طرف الوزير المكلف بالمالية من خلال رخص برامج المسجلة حسب كل قطاع. (مرسوم تنفيذي رقم 98-227، 1998)

- صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية CSGCL: يعتبر حسب المادة 02 من المرسوم التنفيذي رقم 14-116 المؤرخ في 24 مارس 2014، مؤسسة عمومية ذات طابع إداري خاضعة لوصاية وزارة الداخلية و الجماعات المحلية و النقل تتمتع بالشخصية المعنوية و الذمة المالية المستقلة، و المعروف سابقا بالصندوق المشترك للجماعات المحلية FCCL، تتمثل مهمته الرئيسية كركيزة للتنمية المحلية و إرساء التضامن بين الجماعات المحلية عبر تعبئة الموارد المحلية و توزيعها بشكل عادل بينها بهدف تحقيق التوازن بين البلديات الغنية و الفقيرة و تقديم مساهمات مالية مؤقتة أو نهائية لإنجاز مشاريع ذات طبيعة تنموية هامة في إطار التضامن المشترك بين البلديات. (مرسوم تنفيذي رقم 14-16، 2014)

3.2.2. الصندوق الخاص بالتنمية الاقتصادية للهضاب العليا FSDHP: يتمثل في صندوق خاص بتمويل مشاريع التنمية المحلية على مستوى مناطق الهضاب العليا، أنشئ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 06-486، المؤرخ في 23 ديسمبر 2006 بهدف دعم المشاريع الاقتصادية، الاجتماعية، تقليل الفوارق الجهوية، وتنشيط الاستثمار في أقاليم الهضاب العليا بالجزائر. (مرسوم تنفيذي رقم 06-486، 2006)

4.2.2. الصندوق الخاص بتطوير مناطق الجنوب FSDRS: أنشئ هذا الصندوق بموجب المرسوم التنفيذي رقم 17-185، المؤرخ في 3 جوان 2017، الذي يحدد كفاءات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 089-302، بعنوان "الصندوق الخاص لتطوير مناطق الجنوب"، بغية تمويل المشاريع التنموية الواقعة في مناطق الجنوب الجزائري والمحددة بعشرة 10 ولايات هي: أدرار، الأغواط، بسكرة، تمنراست، إيليزي، غرداية، الوادي، ورقلة، تيندوف، بشار والتي تحتل مساحتها نسبة 80% من القطر الوطني. (مرسوم تنفيذي رقم 17-185، 2017)

5.2.2. برنامج التكفل بمناطق الظل: "لا نسعى لنجعل من الريف مدينة، ولكن نسعى لنضمن لسكان الأرياف العيش الكريم... إلخ مظاهر البؤس مرفوضة تماما في جزائر القرن 21"، هي عبارات أكد عليها السيد رئيس الجمهورية خلال اجتماع الحكومة مع الولاية شهر فيفري 2020، ليضع من خلالها معالم مسار تنموي يهدف للقضاء على الفوارق التنموية في المناطق المعزولة والمحرومة. لذا عمدت وزارة الداخلية والجماعات المحلية والنقل إلى تطوير تطبيقات معلوماتية خاصة، موجهة خصيصا لمتابعة هذا البرنامج التنموي بالارتكاز على 16 معيارا تقييميا ذي أولوية منها الربط بمختلف الشبكات الحيوية، فك العزلة، تحسين الظروف الصحية والأمنية، وكذا التأمين ضد المخاطر الطبيعية.

استهدف البرنامج أكثر من 13,500 منطقة ظل يقطنها نحو 8 ملايين مواطن، لتوفير مقومات العيش الكريم مثل المياه، الكهرباء، الغاز، وشبكات الطرق بغلاف مالي قدر بـ 351.2 مليار دينار جزائري، ومن قوام البرنامج التنموي الممول الذي بلغ تعداده 29.687 عملية في سنة 2020، تم الانتهاء من 29.199 مشروع أي ما يعادل 98.35%، وقد بلغ المبلغ المالي للعمليات المنتهية 340 مليار دينار جزائري. أما عدد المناطق المستفيدة من مشاريع منتهية الأشغال فقد بلغت 10844 منطقة موزعة على 1360 بلدية، ليستفيد ما يقارب 6.2 مليون مواطن من هذه المشاريع، (وزارة الداخلية والجماعات المحلية والنقل، 2025) وهذا ما يمكن تفسيره من خلال الجدول الموالي الذي يتضمن عدد البرامج المنتهية حسب القطاعات التابعة لبرنامج التكفل بمناطق الظل.

الجدول (01): عدد البرامج المنتهية حسب القطاعات التابعة لبرنامج التكفل بمناطق الظل سنة 2024

القطاعات	عدد المشاريع	المبلغ المالي بملايين (دج)	عدد السكان المستفيدين
التزويد بالمياه الصالحة للشرب	5700	48.905	2.533.086
التزويد بالكهرباء	2173	34.559	1.392.607
التزويد بالغاز الطبيعي	1846	41.541	1.002.460
الإطعام المدرسي	539	4033	486.429
اكتظاظ الأقسام	2245	16.451	1.569.353
التدفئة المدرسية	574	1497	414.982
النقل المدرسي	493	4311	314.423
النقل العمومي	15	49	12.653
طرق غير موجودة أو مهترئة	7499	127.151	3.319.549
زحف الرمال	6	59	2880
الإضاءة العمومية	1830	8587	1.208.691
شبكة الصرف الصحي	4086	39.376	2.437.902
مركز صحي	747	4877	741.250
الأمن	48	350	34.859
ملعب جوي	724	7128	654.945
خطر طبيعي	134	966	83.405
المجموع	29.199	339.840	

المصدر: (وزارة الداخلية والجماعات المحلية والنقل، 2025)

III- التأصيل النظري للمؤسسات الناشئة:

تعتبر المؤسسات الناشئة من النماذج الاقتصادية الحديثة المطالب بها داخل كامل البيئات الاقتصادية المعاصرة حاليا بصفتها تهدف لفتح آفاق جديدة داعمة للتنمية المحلية من كل النواحي اعتمادا على الأساليب الاستراتيجية الحالية القائمة على الحلول الابتكارية والابداعية.

III.1- مفاهيم أساسية حول المؤسسات الناشئة:

يشير مصطلح Startup إلى فكرة النمو السريع، حيث شاع استخدام هذا المفهوم بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة. وذلك بعد بداية ظهور شركات رأس المال المخاطر، (عرب و صديقي، 2020، صفحة 35) لذا تنوعت التعاريف التي تبرز الخصائص والأهمية التي تتمتع بها هذه المؤسسات. **1.1.3. تعريف المؤسسة الناشئة:** حسب القاموس الفرنسي تعرف المؤسسة الناشئة على أنها: " تلك المؤسسة الشابّة أو الفتية ذات فكرة ابداعية والمبتكرة، والتي تكون خاصة في المجالات التقنية التكنولوجية." (Iarousse, 2021)

أما Poul Ghraham مؤسس أكبر حاضنة الأعمال Y Combinator يعرفها بأنها: "هي مؤسسة مصممة للنمو السريع، ولا يجب أن ترتبط بمحددة التأسيس أو مجال التكنولوجيا، أو بالتمويل عن طريق رأس المال المخاطر، الرابط الأساسي الوحيد هو النمو وكل عامل آخر يرتبط مع المؤسسة الناشئة يتبع النمو." (Ghraham, 2012)

ويرى رجل الأعمال Steve Blank أن المؤسسة الناشئة: "هي المؤسسة التي تنتقل من فشل على فشل بسرعة حتى تحقق النجاح، وتتعلم التكيف من خلال تعلمها المستمر من العملاء فهي ليست نسخة عن المؤسسات الكبرى." (Steve, 2013, p. 66)

من خلال التعاريف السابقة الذكر يمكن القول إن المؤسسة الناشئة هي كل مؤسسة تحمل فكرة ابتكارية ريادية حديثة النشأة تتميز بقدرتها العالية على النمو والتطور، حيث لا يجب أن ترتبط بالضرورة بالجانب التكنولوجي فقط. كما أنها تتعرض لدرجة كبيرة من المخاطر تحدّد استمرارها.

2.1.3. خصائص المؤسسة الناشئة: تتميز المؤسسات الناشئة بمجموعة من الخصائص التي تتيح لها التأقلم والتطور مع العوامل المحيطة بها بالإضافة إلى التكيف السريع مع مختلف التحديات التي تفرضها بيئة الأعمال المعاصرة، نفضلها كما يلي: (DJEKIDEL, DOUA, & MERRAD, 2021, p. 419.420)

- **وضعية مؤقتة:** المقصود من ذلك هو أن وضعيتها كمؤسسة ناشئة هو مجرد حالة مؤقتة من حياتها كمؤسسة، بحيث يكون هدفها الانتقال من هذه المرحلة الأولية إلى مرحلة التوسع والتطور إلى مؤسسة صغيرة أو متوسطة بمكانة هامة وموقع مؤثر في السوق؛

- **البحث عن نموذج عمل:** من خلال تصميم إستراتيجية عمل فعالة تضمن تطوير المنتجات والخدمات المقدمة للعملاء بما يساهم في خلق الثروة وزيادة أرباح هذه المؤسسة؛

- **قابلية التوسع:** يقصد بها قدرة المؤسسة الناشئة على تطوير مشروع إنشائها بالعمل على رفع هامش الربح والدخول في تحديات اقتصادية أكبر بالانفتاح على أسواق جديدة محلية أو دولية؛

- **قابلية النمو:** تتسم المؤسسات الناشئة بوتيرة نمو مرنة ومتسارعة إذا ما تمّ مقارنتها بالشركات التقليدية.

III.2-دعائم بناء المؤسسات الناشئة:

يتطلب نجاح الفكرة التي تقوم عليها أي مؤسسة ناشئة الأخذ بعين الاعتبار جملة من الاعتبارات الرئيسية التي تضمن سيورة عملية قيامها، وفق مجموعة من الخطوات المتتالية تتبعها المؤسسة لتنتقل من مرحلة إلى مرحلة محاولة بناء دورة حياة مستقلة (Ministere de l'enseignement superuier et de lq recherche scientifique , 2022, p. 08)

1.2.3. خطوات بناء المؤسسات الناشئة: يتركز بناء المؤسسة الناشئة على حزمة محددة من الخطوات الرئيسية اللازمة لإنجاح عملية تأسيس هذا النوع من المؤسسات، حيث تتمثل في:

- **استشارة الهيئات المختصة:** المقصود من ذلك الاستعانة بكل الجهات المختصة وذوي الخبرة في مجال المؤسسات الناشئة لرسم إستراتيجية دقيقة لعمل المؤسسة وتفاذي الإجراءات العشوائية؛

- **الحماية القانونية للملكية الفردية:** وهو الالتزام بإتباع جملة من الإجراءات القانونية التي تضمن حماية الحقوق الفكرية للمشروع قبل طرحه للجمهور لتفادي سرقته أو استغلاله من طرف جهات أخرى؛

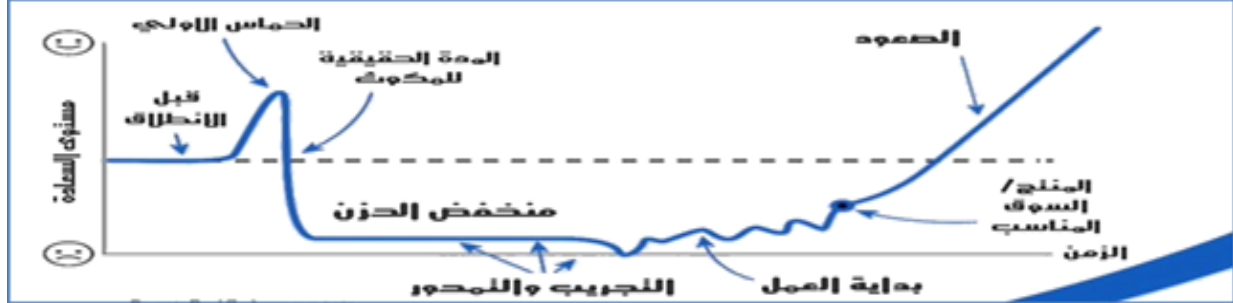
- **تشكيل شبكة اتصال:** يقصد بها إنشاء نظام من العلاقات المهنية يتضمن قائمة من العملاء والفاعلين الاقتصاديين بهدف التواصل الدائم معهم وتبادل الخبرات بالإضافة إلى الاستفادة من فرص التمويل والدعم؛

- **وضع إستراتيجية للمؤسسة:** يقصد بها صياغة مخطط عمل مفصل لعمل المؤسسة وتقييم الأداء من حيث مواجهة المخاطر والتهديدات المحيطة ببيئة العمل بالإضافة إلى تحديد الاحتياجات التمويلية وكذا تحقيق الأهداف؛

- **توثيق اتفاقية الاكتتاب:** لجذب المساهمين والممولين المحتملين للمؤسسة وتحديد فرص الاستثمار فيها عند طرحها للجمهور؛

- **البحث عن مصادر تمويل:** من خلال طرح فكرة مشروع المؤسسة وأهدافها الاستراتيجية على المدى القصير لجذب رؤوس أموال رجال الأعمال والمستثمرين الملاك؛ بالإضافة إلى ضمان استدامة مالية بخيارات متنوعة. حيث يوضح الرسم البياني الآتي المراحل الأساسية التي يتوجب الاعتماد عليها في البناء الصحيح والاستراتيجي لفكرة المؤسسة الناشئة.

الشكل (01): منحنى تطور المؤسسة الناشئة



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على (قصوري، 2020)

2.2.3. الفرق بين المؤسسة الناشئة والمؤسسة المصغرة والمتوسطة: يعتبر عنصر النمو السريع المحدد الأساسي لتمييز المؤسسة الناشئة عن باقي المؤسسات الأخرى سواء كانت مصغرة، أو متوسطة، حيث المؤسسة الناشئة يمكنها أن تكون إما عبارة عن فكرة قد تتحقق أو تفشل وتختفي، وإما أن يتم امتصاصها من قبل شركات كبرى وبالتالي تصبح عبارة عن مؤسسة مصغرة أو متوسطة إلى أن تصل إلى مستوى المؤسسات الكبرى. لذا يمكن تحديد الفرق بين هذه الأصناف من المؤسسات وفقا للمشرع الجزائري كما يلي: (القانون رقم 17-02، 2017)

- **المؤسسة الناشئة:** تعرف على أنها كل مؤسسة إنتاج أو خدمات مهما كانت طبيعتها القانونية لا يتعدى رقم أعمالها 20 مليون دج ومجموع ميزانيتها السنوية 10 مليون دج، بينما يقدر عدد عمالها من 01 إلى 09 أشخاص.
- **المؤسسة الصغيرة:** تعرف على أنها كل مؤسسة إنتاج أو خدمات مهما كانت طبيعتها القانونية لا يتعدى رقم أعمالها 200 مليون دج ومجموع ميزانيتها السنوية 100 مليون دج، بينما يقدر عدد عمالها من 10 إلى 49 شخصا.
- **المؤسسة المتوسطة:** تعرف على أنها كل مؤسسة إنتاج أو خدمات مهما كانت طبيعتها القانونية تشغل من 50 إلى 250 شخصا، ورقم أعمالها محصور بين 200 و2 مليار دج، ومجموع ميزانيتها السنوية محصور بين 100 و500 مليون دج

الجدول (02): الفرق بين المؤسسة الناشئة والمصغرة والمتوسطة وفق القانون التشريعي الجزائري

المعيار	المؤسسة الناشئة	المؤسسة الصغيرة	المؤسسة المتوسطة
عدد العمال	من 01 إلى 09 أشخاص	من 10 إلى 49 شخص	من 50 إلى 250 شخص
رقم الأعمال	أقل من 40 مليون دج	لا يتجاوز 400 مليون دج	من 400 مليون إلى 04 مليار دج
الحصيلة السنوية	لا يتجاوز 20 مليون دج	لا يتجاوز 200 مليون دج	من 200 إلى مليار دج

المصدر: (القانون رقم 17-02، 2017)

III.3- ركائز تأسيس المؤسسات الناشئة:

يتطلب تأسيس المؤسسة الناشئة بطريقة صحيحة تضمن نجاحها واكتساب مكانة خاصة بها داخل بيئة الأعمال المعاصرة، الاهتمام بمراحل دورة حياة هذه المؤسسة ومراعاة كل العناصر التي تؤثر في بنائها من جهة. وكذا التركيز على المعوقات والتحديات التي تفرضها نفس البيئة سواء داخليا أو خارجيا من الجهة المقابلة.

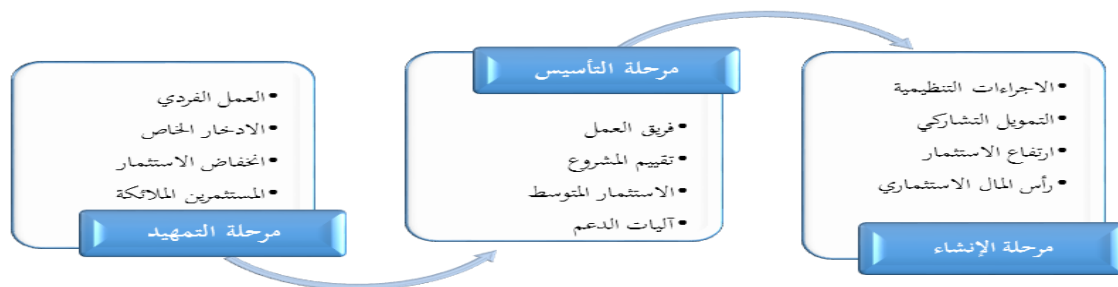
1.3.3. دورة حياة المؤسسات الناشئة: تتميز الشركات الناشئة بكونها متنوعة ومعقدة بطبيعتها، كما أن تسلسل الوظائف داخلها يختلف باختلاف شكل وآلية عمل كل مؤسسة ناشئة. لذا يمكن تقسيم مراحل نموها إلى ثلاث مراحل لا بد منها لوجود كيان أي مؤسسة ناشئة مستقلة كما يلي: (Kawamorita & Salamzadeh, 2015, p. 06)

- **مرحلة التمهيد (Bootstrapping Stage):** ويعرف على أنه طرق إبداعية للغاية الهدف منها الحصول على استخدام الموارد دون الاقتراض، وهو أحد مجالات ريادة الأعمال. حيث أن الهدف من هذه المرحلة هو وضع المشروع للنمو من خلال إظهار جدوى المنتج، والقدرة على إدارة النقد، بناء فريق عمل وإيجاد العملاء المناسبين، بالإضافة إلى الحصول على المستثمرين الملاك في هذه المرحلة. لهذا يعتبر التمهيد أو الانطلاق أسلوب حياة في المؤسسة الريادية.

- **مرحلة التأسيس (Seed Stage):** تتميز هذه المرحلة بتبني العمل الجماعي، تطوير النموذج الأولي للفكرة، الدخول إلى السوق، تقييم المشروع وأيضاً البحث عن آليات الدعم، مثل المسرعات والحاضنات، حيث يتوقف فشل الكثير من هذه المؤسسات على عدم إيجادها لآليات دعم مناسبة حاضنة لوضعيتها.

- **مرحلة الإنشاء أو الخلق (Creation Stage):** تتمثل أبرز مظاهر الوصول إلى مرحلة إنشاء المؤسسة الناشئة في دخول السوق وعرض منتجاتها للبيع، وتعيين أول دفعة من الموظفين. كما أن في نهاية هذه المرحلة يتم تشكيل المؤسسة وهنا يعتبر التمويل التشاركي الخيار الأمثل لها. وهذا ما يمكن تلخيصه من خلال الشكل التوضيحي التالي:

الشكل (02): دورة حياة المؤسسة الناشئة



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على (Kawamorita & Salamzadeh, 2015, p. 06)

2.3.3. تحديات المؤسسات الناشئة: تفرض بيئة الأعمال تحديات متفاوت تأثيرها على المؤسسات الناشئة تبعاً لاختلاف طبيعتها والتوقيت التي تظهر فيه، ومن أهم هذه التحديات المشتركة ما يلي: (startup companies: Life Cycle and Challenger, 2015p.06)

- **التحديات المالية:** تكمن أهمية عامل التمويل في إنجاح مشروع المؤسسة بدءاً من مرحلة الإنشاء وصولاً إلى مرحلة الإستغلال، الأمر الذي يضع هذه المؤسسات الناشئة أسيرة لتحديات مالية كبرى بهدف تغطية نفقاتها الأساسية وتسويق منتجاتها، إضافة إلى المنافسة الحادة وتقلبات السوق، مما يتطلب إستراتيجية تخطيط جادة لإيجاد مصادر تمويل متنوعة والبحث عن رأس المال الموجه للإستثمار؛

- **الموارد البشرية:** تعتبر عملية الإستثمار في المورد البشري المؤهل من أصعب التحديات، في ظل عدم قدرة رواد هذه المؤسسات الناشئة في بعض الأحيان على إبتكار إستراتيجية توظيف ذكية لجذب الكفاءات المؤهلة وبناء فريق عمل قوي في ظل بيئة عمل مناسبة ومحفزة، مما قد يضعف من مردودية هذه المؤسسات وأيضاً يحد من قدرتها على التطور والنمو في سوق العمل؛

- **التطورات التكنولوجية:** تواجه المؤسسات الناشئة صعوبة كبيرة في مواكبة التغيرات التكنولوجية السريعة التي تشهدها بيئة الأعمال العالمية وهذا ما يتطلب منها وضع رؤية إستراتيجية واضحة قائمة على الإستثمار في تدريب الموظفين وتنمية مهاراتهم بإستخدام أجهزة عصرية بالإضافة إلى تطوير بيئة رقمية قادرة على مقاومة التغيرات الحاصلة وكذا حماية المؤسسة من الأخطار المتعلقة بالأمن السيبراني.

IV- المؤسسة الناشئة «تقاليدي» Takalidi كنموذج واعد يدعم التنمية المحلية لولاية تيميمون

أصبحت التنمية المحلية ضرورة ملحة تفرضها المعوقات التي تقف أمام عمل الجماعات المحلية داخل الجزائر، حيث أن مرحلة المطالبة بها وفق الشعارات والخطابات والتحفيزات لم تعد كافية لتحقيق متطلبات واحتياجات المواطنين المتنوعة والمتزايدة التي تتماشى مع تحسين جودة الحياة. وعلى هذا الأساس عملت الجزائر على تقديم التحفيزات والتسهيلات اللازمة للمؤسسات الناشئة بغية الاستفادة منها كفاعل اقتصادي واجتماعي يساهم في تحقيق وتطوير أبعاد التنمية المحلية، والتي كانت من ضمنها المؤسسة الناشئة "تقاليدي" Takalidi في ولاية تيميمون.

IV 1- نظرة عامة حول حصيلة التنمية المحلية لولاية تيميمون

يعتبر محور التنمية المحلية من المحاور الرئيسية والقاعدية التي توليها الهيئات الحكومية عموما والولاية خصوصا أهمية كبيرة على جميع الأصعدة بغية تحقيق أهداف الحكومة الجزائرية الاستراتيجية، والقائمة على تحسين مستويات الاقتصادية والاجتماعية المعيشية من جهة. وتلبية احتياجات ومتطلبات المواطنين الحالية والمستقبلية من جهة ثانية، وهذا ما يترجم ويتماشى مع مختلف أبعاد التنمية المحلية.

1.1.4. واقع مجهودات دعم التنمية المحلية في ولاية تيميمون حسب التمويل: بغض النظر عن وجود جملة من العوامل المثبطة والتي من أبرزها: تحديات الطقس، محدودية الغطاء النباتي، والظروف المعيشية الصعبة في أقاليم الجنوب الجزائري يمكن تلخيص أبرز الصعوبات التي تواجه التنمية المحلية على مستوى ولاية تيميمون في مطالب المجتمع المحلي الدائمة في خلق فرص العمل، توفير السكن، وكذا تطوير البنية التحتية، ... ما يجعل السلطات المحلية على مستوى الولاية في تحد جسيم من ناحية توزيع الإستثمارات وبرامج التنمية الاقتصادية بشكل عادل على مستوى أقاليم الولاية مع مراعاة مبدأ الأولوية ودعم الفئات الأكثر احتياجا. وهذا ما تؤكدته الإحصائيات الرسمية المعلن عنها من قبل الجهات الرسمية والموضحة في الجدول الموالي:

الجدول (03): حصيلة الأنشطة التشغيلية لولاية تيميمون سنة 2024

عدد المشاريع الممولة	التمويل الثلاثي	التمويل الثنائي والذاتي	عدد مناصب الشغل المستحدثة
02	02	00	06

المصدر: (الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر فرع ولاية تيميمون، 2026)

2.1.4. واقع مجهودات التنمية المحلية في ولاية تيميمون حسب القطاعات: تبذل المصالح الجهوية لولاية تيميمون مجهودات كبيرة وجبارة بهدف الدفع بعجلة التنمية المحلية وتحقيق قفزة نوعية على مستوى جميع الأبعاد سواء الاقتصادية، الاجتماعية، وحتى التكنولوجيا الرقمية. إلا أن هذه المجهودات تواجه العديد من العراقيل والصعوبات الواقعية التي تتمحور حول ضعف ميول الشباب نحو تبني الأفكار الإبداعية والخوف من بناء المشاريع الخاصة الناشئة، والتي نتج عنها عزوف أصحاب المشاريع عموما عن التصريح لدى المؤسسات والوكالات المختصة في هذا المجال سواء خوفا من المسؤوليات القانونية المترتبة عن ذلك التصريح اتجاه مصالح الدولة، وكذا انخفاض مستوى الوعي الكافي بنوعية وطبيعة المؤهلات والكفاءات اللازمة لفتح المؤسسات الناشئة. وهذا ما يعزز حقيقة الاحصائيات التابعة لخصيلة الأنشطة التشغيلية لولاية تيميمون لسنة 2024م المعروضة كالآتي:

الجدول (04): حصيلة الأنشطة التشغيلية حسب القطاعات لولاية تيميمون سنة 2024

القطاع	الملفات المودعة	الملفات المقبولة	الملفات الممولة	عدد المناصب	الذكور	الإناث	المعدل السنوي
الزراعة	47	19	01	01	01	00	0.0%
الصناعات التقليدية	09	03	03	07	02	01	10.0%
البناء والأشغال العمومية	02	01	03	08	03	00	0.0%
الصناعة	00	00	00	00	00	00	0.0%
الخدمات	15	07	02	06	02	00	0.0%
نقل المسافرين	00	00	00	00	00	00	0.0%
نقل البضائع	00	00	00	00	00	00	0.0%
المهن الحرة	00	01	01	02	00	01	10.0%
المجموع	73	31	10	24	08	02	20.0%

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على (ANADE TIMIMOUN، 2024، الصفحات 04-05)

IV. 2- نموذج المؤسسة الناشئة "تقاليدي" Takalidi " كفاعل للتنمية المحلية داخل ولاية تيميمون:

يهدف تسليط الضوء على مدى نجاح المجهودات المبذولة من الحكومة الجزائرية في هذا المجال من ناحية، وتحديد مدى قدرة المؤسسات الناشئة على دعم التنمية المحلية فعليا على أرض الواقع. يمكن استعراض تجربة المؤسسة الناشئة "تقاليدي" Takalidi.

1.2.4. التعريف بالمؤسسة الناشئة "تقاليدي" Takalidi: تعتبر المؤسسة الناشئة "تقاليدي" Takalidi " أنموذجا ناجحا للمؤسسات الناشئة الجزائرية العاملة على دعم أبعاد التنمية المحلية، من خلال منصة رقمية تسمح بتقديم مجموعة واسعة ومتنوعة من الخدمات الرقمية التي تربط بين المتعاملين سواء المشترين أو البائعين حول كامل العالم من أجل خلق فرص اجتماعية واقتصادية مستحقة للجميع. حيث توفر هذه المؤسسة الناشئة التي بدأت العمل قانونيا ضمن السوق الجزائرية سنة 2021م والتي تم احتضانها من قبل الوكالة الوطنية لتطوير الحظائر التكنولوجية وترقيتها ANPT جملة من الأدوات والسلع لرواد الأعمال المبدعين والحرفيين الراغبين في الاستثمارات الحرفية وتكبير دائرة أعمالهم، و (Takalidi، 2026) هذا ما يوضح النتائج الإيجابية الكبيرة المحققة من خلال الجدول الموالي:

الجدول (05): النتائج المنجزة للمؤسسة الناشئة "تقاليدي" Takalidi في ولاية تيميمون

المنتجات المخصصة للبيع	الباعة النشطون في المنصة الرقمية	المشترون النشطون في المنصة الرقمية	المبيعات الاجمالية السنوية	المستخدمون النشطون الحاليون
13 ألف	1.8 ألف	19.2 ألف	7.64 ألف	12.4 ألف

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على (Takalidi، 2026)

2.2.4. الوضعية الحالية للمؤسسة الناشئة "تقاليدي" Takalidi: والتنمية المحلية داخل ولاية تيميمون: سمحت المقابلة العلمية مع المسؤول الأول للمؤسسة الناشئة محل الدراسة السيد: "عبيدي سفيان" والتي تم إجراؤها بتاريخ 2026/01/05 من تحديد الدور الكبير، التي تسعى هذه المؤسسة إلى تحقيقه بكفاءة وفعالية في تجسيد وعدم أبعاد التنمية المحلية في ولاية تيميمون. حيث يظهر ذلك جليا من تحليل الأجوبة المخورة للمسؤول في الجدول الموالي:

الجدول (06): الدور الحالي للمؤسسة الناشئة "تقاليدي" Takalidi في دعم التنمية المحلية في ولاية تيميمون

متطلبات التنمية المحلية	رؤية صاحب المؤسسة الناشئة	الأثر الفعلي على أبعاد التنمية المحلية
توفير مناصب العمل	- التشغيل المباشر: 8 وظائف؛ - التشغيل غير المباشر: 15 موظف؛ - الوظائف الرقمية: 4 وظائف؛ - الرّكاء ومزودو الخدمات: 5 شركاء.	- رفع المستوى المعيشي؛ - امتصاص البطالة؛ - تحفيز النمو الاقتصادي؛ - تحسين البيئة الاستثمارية المحلية.
خلق الدخل	- طبيعة الدخل المتولد محليا عبر التطبيق تتمثل في العمولة حسب بيع كل منتج، بالإضافة إلى تخفيض تكلفة المنتج؛	- دعم الاقتصاد المحلي من خلال تحفيز الدخل الفردي ومضاعفة الفوائد والأرباح.
تلبية الاحتياجات المحلية	- يعالج التطبيق المشكلة المحلية المتعلقة بالتسويق للمنتجات الحرفية اليدوية التقليدية الجزائرية والعربية ككل؛	- التعريف بالمنتجات الحرفية الجزائرية من خلال المشاركة في معارض وأسواق محلية وطنية وعربية.
سهولة وكفاءة الوصول	- سهلت المنصة من عملية بيع المنتجات الحرفية اليدوية التقليدية ووصولها لكل السكان الراغبين في العثور على منتجات حرفية أصلية، وكذا تسويقها بكل بساطة مما يسمح بالتركيز على تطوير وإتقان منتجاتهم؛	- التعريف بمهوية المنتج التقليدي المحلي وإبرازه من حيث الجودة والسعر وتحقيق القيمة المضافة؛ - تسهيل الخدمات ومكافحة الفقر.
الشمول الاجتماعي	- أغلبية الفئات التي يخدمها التطبيق هي فئات هشة من الحرفيين ومنتجي المنتجات التقليدية اليدوية هم 60% نساء و 40% رجال وهي فئة تعاني من مشاكل مالية بسبب نقص بيع منتجاتهم في المناطق النائية والمنعزلة؛	- تنظيم ورشات عمل وتكوينات في مجال الحرف التقليدية وكيفية تسويق وعرض المنتجات لتحفيز المهتمين وجذب العملاء؛ - تحقيق العدالة الاجتماعية للمواطنين العاملين.

الحلول الرقمية والتكنولوجية والأمن الرقمي - يقوم التطبيق بربط الحرفيين الجزائريين والعرب ككل في منصة واحدة ويجمع مستهلكي هذه المنتجات، وهو مدروس حسب خبير في تجربة المستخدم UX ليكون تصميمه ملائم كواجهة للمستخدم علما أنه لم يتم بعد تحديث المنصة؛ - تتركز حماية بيانات المستخدمين على خبرة الفريق بالإضافة إلى التكوين الممتاز في مجال الأمن السيبراني وعقد شراكات مستقبلية مع شركات الأمن السيبراني مع الحرص الدائم على الربط الخاص بالسلطة الوطنية لحماية البيانات ذات الطابع الشخصي للمستخدمين الجزائريين وتوطين الشركة؛	التفاعل المؤسسي - لدينا شراكات مع عدة شركاء محليين ونصف العلاقة بالمؤسسات المحلية على أنها علاقة شراكة إستراتيجية وهادفة تمكن من تسهيل الخدمة للفتة المستهدفة مع التطوير الدائم لخلق قيمة مضافة لكلينا والكل رابح.
- حماية المعلومات والبيانات المتعلقة بمستخدمي هذا التطبيق وجعلها تحت رقابة الإدارة المحلية؛ - تعزيز الشفافية وتحسين جودة إدارة وبيع المنتجات الحرفية التقليدية في الفضاءات الرقمية بما يضمن المساهمة في دعم التنمية المحلية؛ - الرفع من مستوى الاعتماد والتعامل بمخرجات التكنولوجيا ودعم البنية التحتية الرقمية المحلية.	- يهدف التطبيق إلى تطوير نموذج شراكة وتعاون مع الإدارة المحلية وجعله منصة رقمية تفاعلية لإشراك جميع فئات المجتمع المحلي في الارتقاء بالمنتجات المحلية التقليدية الجزائرية.

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات وبيانات المقابلة العلمية

IV-3- رؤية مستقبلية حول المؤسسة الناشئة "تقاليدي - Takalidi"

يتطلب نجاح أي مؤسسة ناشئة العمل على وضع رؤية مستقبلية تفصيلية تتماشى مع نموذج عملها الحالي وأهدافها الاستراتيجية المسطرة من جهة، وتتلاءم مع طبيعة التحديات والصعوبات التي تفرضها بيئة الأعمال العاملة فيها من خلال إيجاد حلول ابتكارية وابداعية تجنبها الخسائر المحتملة من جهة ثانية.

1.3.4. الصعوبات التي تواجه المؤسسة الناشئة "تقاليدي - Takalidi" في تحفيز التنمية المحلية لولاية تيميمون: بطبيعة الحال تواجه هذه المؤسسة الناشئة كغيرها من المؤسسات الناشئة العاملة في بيئة الأعمال الجزائرية جملة من العراقيل والتحديات، التي تصعب عليها أداء دورها الاقتصادي والاجتماعي على أكمل وجه بما يضمن مساهمتها في دعم وتحسين مستويات التنمية المحلية خصوصا في ولاية تيميمون. حيث يمكن توضيح هذه الصعوبات بالاعتماد على مخرجات الجدول التالي:

الجدول (07): العوائق القائمة أمام عمل المؤسسة الناشئة "تقاليدي - Takalidi"

مطلوبات التنمية المحلية	رؤية صاحب المؤسسة الناشئة	الأثر الفعلي على أبعاد التنمية المحلية
المنافسة السوقية الرقمية	- المنافسة داخل الجزائر متوسطة لكن خارج الجزائر فهي قوية علما أن الأمر يعتمد على نوعية المنتجات وجودتها وعلى الثقافة الاستهلاكية للزبائن والقدرة الشرائية للفرد؛	- أثر فعلي مباشر في جودة المنتجات وخفض الأسعار وجذب الزبائن؛ - تطوير الظروف الاجتماعية والتكنولوجيا للمدينة الحضرية والأسواق المحلية والرقمية.
القيود التمويلية	- أبرز العوائق التمويلية تتمثل في إلزام المؤسسة الناشئة بشروط صعبة كإدابة علما أن أغلب الصناديق الاستثمارية العالمية تقوم بالدعم مقابل توفير فقط مناصب شغل مباشرة وغير مباشرة من غير إلزام الشركة منح نسبة مئوية كأسهم؛	- دراسة تخصيص إعانات سنوية من ميزانية الجماعات المحلية لفائدة المؤسسات الناشئة النشطة التي يكون لها عائد إيجابي على التنمية المحلية؛ - تفعيل وتحفيز الجماعات المحلية على الوصول إلى التكامل الاجتماعي والاقتصادي؛
سياسات الدعم	- مصدر التمويل الشخصي يهدف لبناء أسس المنصة مع التطبيق قبل البدء في الحصول على جولات تمويلية من قبل الصندوق الوطني لتمويل المؤسسات الناشئة الجزائرية وهو غير كاف. كما تم الاستفادة من تكوينات في مجال المؤسسات الناشئة من قبل الوكالة الوطنية لتطوير الحظائر التكنولوجية وترقيتها.	- تشجيع التشغيل الذاتي ودعم الاستثمار الشخصي؛ - تنمية ثقافة المبادرة وروح المقاولة والابداع.

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات وبيانات المقابلة العلمية

2.3.4. الأفاق المستقبلية للمؤسسة الناشئة "تقاليدي - Takalidi": تطمح المؤسسة الناشئة "تقاليدي - Takalidi" كأى مؤسسة ناشئة إلى تطوير من كيانها الاقتصادي والمالي داخل بيئة الأعمال العاملة فيها، والتوسع إلى ما أكبر من مجال عملها الحالي المقصر على ولاية

تيميمون خصوصا والجزائر عموما. وهذا حسب رؤية وتوجه الإدارة العليا للمؤسسة الناشئة والمتمثلة في شخص المدير العام السيد: عبيدي سفيان، التي تم تلخيص أهم نقاطها في الجدول التالي:

الجدول (08): المكانة المستقبلية والمستدامة للمؤسسة الناشئة "تقاليدي - Takalidi"

متطلبات التنمية المحلية	رؤية صاحب المؤسسة الناشئة	الأثر الفعلي على أبعاد التنمية المحلية
النمو المحلي الجغرافي والرقمي	- يستهدف التطبيق الرقمي الوقت الحالي الجزائر كأول خطوة؛ - لدينا مؤسسة إستراتيجية للتوسع خارج الجزائر بما يشمل رؤية التطبيق وأهدافه لأن المشكل ليس فقط داخل الجزائر بل في كل الدول العربية؛	- رفع الوعي الرقمي للمتعاملين عبر تقديم خدمات تقليدية ذكية؛ - توسيع مجال العمل وخلق مناصب شغل دائمة؛ - تعزيز الكفاءات المحلية وتطوير على رأس المال البشري المحلي.
الأثر التنموي للتوسع الرقمي	- يؤثر التوسع الرقمي بشكل إيجابي ويرفع من الدخل الفردي للحرثيين بالإضافة إلى خلق جو تنافسي يجعل الإتقان في المنتجات والخدمات المقدمة بشكل يطور من خدماتنا مما يساهم في الاقتصاد المستدام؛	- تقوية مستوى الاقتصاد المحلي خاصة الجهوي؛ - المساهمة في توفير بيئة أعمال تنافسية مستدامة؛ - الرفع من الكفاءة والإنتاجية المحلية تسمح للانفتاح نحو الأسواق الخارجية والعالمية.
الاستدامة المؤسسية الرقمية	النموذج الرقمي للمؤسسة الناشئة قابل للاستمرار لأن أغلبية أهداف المؤسسة تركز على أهداف التنمية المستدامة وهذا ما يعطي فرصة خلق فرص عمل وبيئة ملائمة حاليا ومستقبلا في أغلبية المناطق المستهدفة.	- تحسين المستوى التكنولوجي والرقمي للسوق الاقتصادية الجزائرية المحلية؛ - تحقيق الشمول المالي والاجتماعي الرقمي وفقا لمخططات الحكومة الجزائرية.

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات وبيانات المقابلة العلمية

يمكن القول إن المؤسسة الناشئة محل الدراسة العاملة داخل ولاية تيميمون استطاعت اثبات نفسها وافتكاك مكانة اقتصادية لها داخل السوق المحلية، وتمشي بخطوات واضحة وملموسة نحو التوسع والتطور وهذا ما ساهم في دعم التنمية والاقتصاد المحلي الجزائري.

V. الخلاصة:

تساهم المؤسسات الناشئة في دعم ودفع عجلة التنمية المحلية نظرا للخصائص والمميزات التي تتمتع بها، وتسمح لها بمواكبة التطورات والمتغيرات المفروضة من بيئة الأعمال المعاصرة. وهذا ما عملت الحكومة الجزائرية على تعزيزه داخل البيئة الاقتصادية والاجتماعية بغية توفير رغبات وتطلعات الأفراد المواطنين، حيث تمكنت الورقة البحثية من اثبات ذلك عن طريق استعراض الاستراتيجية العامة لتنفيذ مخططات التنمية من جهة، وقدرة المؤسسة الناشئة الوطنية محل الدراسة من تحقيق أبعاد التنمية المحلية خاصة في ولاية تيميمون من جهة أخرى. وعلى هذا الأساس يمكن تلخيص أهم النتائج المستخلصة من هذه الدراسة في النقاط الجوهرية الآتية:

- تستمد التنمية المحلية أهميتها البالغة نتيجة جملة من الخصائص الجوهرية التي تتمتع بها سواء من حيث التكامل والشمولية، أو الثبات والديمومة، وكذا المشاركة الشعبية والتأطير القانوني الرسمي الذي تقوم عليه.... وغيرها؛
- تساهم التنمية المحلية في صناعة اقتصاد محلي قاعدي مستقل بذاته لا يعتمد على الدعم والإعانات المركزية، بل يستمد موارده من الخصائص المحلية التي تميزه في مختلف مجالات التنمية التي تسمح له ببناء مشاريع تنمية قومية؛
- يواجه تنفيذ متطلبات التنمية المحلية داخل البيئة الجزائرية معوقات وعراقيل تتوزع على جوانب مختلفة ما بين الاقتصادية كالتبعية للسلطة المركزية في اتخاذ القرار الاقتصادي، الاجتماعية خاصة فيما يتعلق بعدم تكافؤ الفرص وغياب العدالة الاجتماعية، السياسية التي تكون متعلقة في مركزية القرار السياسي والإداري، وحتى البيئية من حيث استنزاف الموارد الطبيعية؛
- عملت الحكومة الجزائرية على وضع الهيكلية العامة لتطوير التنمية المحلية داخل كافة التراب الوطني، عن طريق الاعتماد على تنفيذ جملة من البرامج والمخططات التنموية منها البلدية، القطاعية، وكذا الصناديق التنموية بمختلف صيغها؛

- تعتبر المؤسسات الناشئة من النماذج الاقتصادية المستحدثة التي تتماشى خصائصها مع متطلبات بيئة الأعمال المعاصر نظرا لقدراتها على التكيف وتقديم حلول تنموية ابتكارية بالرغم من تواجد تحديات كثيرة تمنع تطورها واستمراريتها خاصة في الجزائر؛
 - تبذل السلطات المحلية لولاية تيميمون مجهودات كبيرة لتطوير التنمية المحلية وتحسين المستوى المعيشي لمواطنيها من خلال دعم وتمويل المشاريع الاستثمارية والتنموية خاصة الشبابية منها بقبول تمويل 28 مشروعا ضمن مختلف المجالات؛
 - تمكنت المؤسسة الناشئة "تقاليدي" العاملة في ولاية تيميمون من تقديم نتائج تنموية مرضية من خلال العمل وفق منصة رقمية استطاعت عبرها تقديم مجموعة منتجات تقليدية قدرت بكمية 13 ألف منتج، ومبيعات سنوية لها بقيمة 7.64 ألف وحدة؛
 - استطاعت هذه المؤسسة الناشئة من تحقيق متطلبات التنمية المحلية من خلال توفير مناصب الشغل، تحقيق التوازن الشمول الاجتماعي والتفاعل المؤسساتي بين الأطراف الفاعلين؛
 - تطمح مؤسسة تقاليدي إلى الاستدامة الرقمية بالرغم من جملة العراقيل التنافسية السوقية، والقيود التمويلية والسياسية.
- التوصيات:** بالنظر إلى مخرجات هذه الورقة البحثية يمكن طرح جملة من الاقتراحات والتوصيات، لعل أهمها النقاط الآتية الذكر:
- ضرورة توجه الهيئات المسؤولة الجزائرية إلى تهيئة الظروف المناسبة لتسهيل عمل المؤسسات الناشئة بإيجاد الحلول الملائمة لطبيعتها من جهة، وكذا تقليص العوائق التي تواجهها بأقل قدر ممكن على كامل النواحي من الجهة المقابلة؛
 - وضع البرامج التوعوية والتشجيعية اللازمة لتحفيز الكفاءات الشبابية المحلية للتوجه نحو الاستثمار في المشاريع الابتكارية والابداعية ذات الأبعاد التنموية.

- الإحالات والمراجع:

- 1- ANADE TIMIMOUN الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية- فرع تيميمون - من 2024/01/01 الى 2024/12/31. تيميمون: الوكالة 1-ANADE TIMIMOUN (2024). حصيلة نشاط الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية- فرع تيميمون - من 2024/01/01 الى 2024/12/31. تيميمون: الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية أدرار فرع تيميمون.
- 2-DJEKIDEL, Y., DOUA, M., & MERRAD, R. (2021, 06 03). La startup en Algérie : Caractéristiques et Obligations. *Revue d'excellence pour la recherche en économie et en gestion*, 05(01), pp. 417-427.
- 3-Graham, P. (2012, 109). *Startup=Growth*. Retrieved 01 20, 2023, from <http://www.paulgraham.com/growth.html>.
- 4-Kawamorita, H., & Salamzadeh, A. (2015). startup companies: Life Cycle and Challenger. In r. e. SSRN (Ed.), *The 4e conference internationale sur l'emploi, l'éducation et l'entrepreneuriat*. Belgrade, Serbia.
- 5-Kawamorita, H., & Salamzadeh, A. (2015). startup companies: Life Cycle and Challenger. In r. e. SSRN (Ed.), *The 4e conference internationale sur l'emploi, l'éducation et l'entrepreneuriat*. Belgrade, Serbia.
- 6-larousse. (2021). Consulté le 01 20, 2023, sur <https://www.larousse.fr/dictionnaires/francais/start-up/74493>.
- 7-Ministere de l'enseignement superuier et de lq recherche scientifique . (2022). introduction au parcours de la ceation d' une start- up. Alger: Direction Générale de la Recherche Scientifique et du Développement Technologique.
- 8-Save, B. (2013, 05). Why the learn start-up changes everythings. Spotlight Entrepreneurship.
- 10 -Takalidi من 2026, 01 06 الاسترداد تاريخ الاسترداد 2026, 01 06. <https://www.takalidi.com/about-us/>
- 11- المرسوم رقم 73-136. (1973, 08 09). المتعلق بشروط تسيير وتنفيذ المخططات البلدية للتنمية ج ر عدد 67 - 1963 .
- 12- القانون رقم 11-10. (2011, 06 22). يتعلق بالبلدية، ج ر عدد 37 - 2011 .
- 13- القانون رقم 12-07. (2012, 02 21). يتعلق بالولاية، ج ر عدد 12 - .
- 14- القانون رقم 17-02. (2017, 01 10). يتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ج ر عدد 02-2017).
- 15- القانون رقم 23-12. (2023, 08 5). يحدد القواعد العامة المتعلقة بالصفقات العمومية، ج ر عدد 51 - 2023 .
- 16- المؤتمر العالمي الأول المعني بالبيئة ستوكهولم المؤرخ في 5-6 جوان 1972 . (2013). تم الاسترداد من الأمم المتحدة مؤتمرات البيئة والتنمية المستدامة: <https://www.un.org/ar/UN80>
- 17- بن عبد المطلب، ر. أ. (2001). أساليب التخطيط في إستراتيجية التنمية المحلية . مصر، الإسكندرية: الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع.
- 18- جمال زيدان. (2014). إدارة التنمية المحلية في الجزائر بين النصوص القانونية ومتطلبات الواقع. الجزائر: دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع.
- 19- حسان بوسوسوب. (2023, 12 31). العدالة الاجتماعية ودورها في حماية المجتمع. مجلة رسالة المسجد، 21(02)، الصفحات 72-96.
- 20- خيضر الخفيري . (2011). تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وآفاق. الجزائر، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية: جامعة الجزائر3.
- 21- راجع غضبان . (2001). حماية الجماعات المحلية، مذكرة ماجستير في القانون، جامعة الجزائر، ، أطروحة مقدمة لنيل درجة الماجستير في قانون الإدارة والمالية، الجزائر: كلية الحقوق جامعة الجزائر1.
- 22- سمير بوعيسي . (2014, 10 01). مشاكل المجالس المنتخبة في الجزائر و أسباب إنسدادها. المجلة الجزائري للسيااسات العامة، 02(03)، الصفحات 25-50.
- 23- صالح محرز. (2018). دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة. الملتقى الوطني الثاني حول آليات تمويل برامج التنمية المحلية بين محدودية الموارد و رهانات التمويل الناق. قالمة: كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير جامعة 08 ماي 1945.

- 24- علي بازيدي، و محمد سليمان. (06, 2015). أهمية الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة. *مجلة الاقتصاد والتنمية*, 03(03).
- 25- فاطمة الزراء عراب، و خضرة صديقي. (30, 12, 2020). دور الدولة في دعم المؤسسات الناشئة بالجزائر الجديدة - دراسة في قرار انشاء صندوق تمويل المؤسسات الناشئة - حوكيات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، 01(08)، الصفحات 33-47.
- 26- فراس عباس البياتي . (2011). *الانفجار السكاني و التحديات المجتمعية* . عمان- الأردن: دار غيداء.
- 27- مرسوم تنفيذي رقم 06-486. (23, 12, 2006). يحدد كفايات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 116-302، الذي عنوانه الصندوق الخاص بالتنمية الاقتصادية للهضاب العليا، ج ر عدد 84-2006.
- 28- مرسوم تنفيذي رقم 14-16. (24, 03, 2014). يتضمن إنشاء صندوق التضامن و الضمان للجماعات المحلية و يحدد مهامه و تنظيمه و سيره، ج ر 19-2014.
- 29- مرسوم تنفيذي رقم 17-185. (3, 07, 2017). يحدد كفايات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 089-302، الذي عنوانه الصندوق الخاص لتطوير مناطق الجنوب، ج ر عدد 33-2017.
- 30- مرسوم تنفيذي رقم 98-227. (13, 07, 1998). المتعلق بنفقات الدولة للتجهيز. ج ر عدد 51-1998 .
- 31- ميلود تومي . (01, 06, 2002). ضرورة المعالجة الاقتصادية للنفايات. *مجلة العلوم الانسانية*، 02(02)، الصفحات 189-204.
- 32- هجيرة أوبعش. (19, 05, 2019). بيروقراطية الجهاز الاداري في الجزائر: دراسة في بنية المفهوم و واقع التطبيق . *المجلة الجزائرية للدراسات السياسية*، 06(01)، الصفحات 25-51.
- 33- وزارة الداخلية والجماعات المحلية والنقل. (2025). *برنامج تحدي التكفل بالمناطق النائية والقضاء على الفوارق التنموية*. تاريخ الاسترداد 05, 01, 2026، من وزارة الداخلية والجماعات المحلية والنقل: [/https://www.interieur.gov.dz](https://www.interieur.gov.dz)

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA :

محمد زكي الماحي، نجية مقدم ونورهان شويب (2026)، دور المؤسسات الناشئة في دعم التنمية المحلية بدولة الجزائر - المؤسسة الناشئة "تقاليدي" كنموذج واعد في ولاية تيميمون-، *مجلة التنمية الاقتصادية*، المجلد 11(العدد 01)، الجزائر : جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر ص.ص 81-96.

